



تقدير موقف

المصالحة الفلسطينية: دوافعها وآفاقها

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | إبريل 2014

المصالحة الفلسطينية: دوافعها وآفاقها

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | إبريل 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	مقدمة
5	حماس: "مأزق" الحصار
5	السلطة الفلسطينية: "مأزق" المفاوضات
8	احتمالات المصالحة وآفاقها

مقدمة

أعلنت حركة فتح وحماس في 23 نيسان/ أبريل 2014 عن اتفاق لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، والبدء بإجراءات تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال خمسة أسابيع بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتحديد مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة. ويقع على عاتق تلك الحكومة معالجة قضايا المعتقلين السياسيين وإعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي والمصالحة المجتمعية على أساس اتفاق القاهرة لعام 2011 وإعلان الدوحة لعام 2012. وفيما رحبت دول عربية وأجنبية عديدة بالقرار¹، شرعت حكومة بنيامين نتنياهو باتخاذ إجراءات عقابية تجاه السلطة الفلسطينية بعد أن خيّرته بين المضي في المصالحة مع حماس أو "السلام" مع إسرائيل، أما الولايات المتحدة فاعتبرت القرار بأنه "مخيب للأمال" ويعقّد الجهود الجارية لتحريك عملية السلام. وحمل الرئيس الأميركي باراك أوباما عملية المصالحة الفلسطينية مسؤولية توقف المفاوضات.

وفيما تتفاوت التفسيرات والتحليلات بشأن ظروف المصالحة وسياقاتها، طُرحت أسئلة حول الأسباب التي دفعت التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الأكبر إلى إنهاء حالة الانقسام المزمّن بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديداً، وهل ستنجح المصالحة هذه المرة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة جميعاً؟ ولماذا قررت السلطة الفلسطينية أن تتحدى الإرادتين الإسرائيلية والأميركية وأن تمضي في المصالحة؟ وما هي آفاق الوضع الجديد الناشئ واحتمالاته؟

¹ على المستوى العربي، رحبت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من مصر وتونس وقطر باتفاق المصالحة. أما دولياً، فقد رحبت الأمم المتحدة وكل من فرنسا تركيا وروسيا والصين بالمصالحة أيضاً، فيما ربط الاتحاد الأوروبي بين المصالحة وضرورة المضي بالمفاوضات.

حماس: "مأزق" الحصار

تمر حكومة حماس في قطاع غزة بأزمة مالية خانقة ناتجة من تزامن جملة من الظروف المحلية والإقليمية التي أثرت سلبياً في قدراتها على إدارة الوضع المعيشي لسكان قطاع غزة. فقد فرضت على الحركة حالة حصار وعزلة إقليمية ودولية، زادت حدتها بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر والعداء المتصاعد للإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية.

وفي حين تراجع الدعم الإيراني منذ منتصف عام 2012 بصورة واضحة بسبب موقف الحركة من الثورة السورية، قامت الحكومة المصرية بعد الانقلاب بتدمير 90% من الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء، والتي كانت تعد شريان الحياة الرئيس بالنسبة إلى القطاع؛ ما تسبب بخسائر مباشرة تقدر بـ 500 مليون دولار مسّت النشاطات الاقتصادية كافة خلال النصف الثاني من عام 2013². وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف رواتب نحو 50 ألف موظف عمومي بفاتورة شهرية تبلغ حوالي 37 مليون دولار شهرياً، فيما ارتفعت نسبة البطالة لأكثر من 30% في الربع الأخير من عام 2013³.

السلطة الفلسطينية: "مأزق" المفاوضات

² "نظرة على الاقتصاد في غزة عام 2013"، موقع وزارة الشؤون الخارجية (غزة)، 9 كانون الثاني/ يناير 2014، انظر:

http://www.mofa.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1297:-2013&catid=33

³ "التشريعي يقر 894 مليون دولار موازنة عامة لـ 2014 بعجز مقدر بـ 699 مليون دولار"، موقع وزارة المالية (غزة)، انظر:

http://www.mof.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=401:--894---2014---699--&catid=12:2011-07-04-09-06-27&Itemid=119

مع رفضها الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم 30 أسيرًا، 14 منهم من داخل الخط الأخضر، تكون إسرائيل قد أطاحت مطلب السلطة الفلسطينية الثالث، والذي شكّل غطاء لقبول الأخيرة استئناف المفاوضات، ووضعتها في موقف سياسي صعب⁴. وقد ربطت إسرائيل بشكل غير رسمي موافقتها لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى بقبول الجانب الفلسطيني تمديد المفاوضات والتي يفترض أن تنتهي مدتها بموجب الاتفاق الأصلي في 29 نيسان/ أبريل 2014، وذلك من دون أن تلبّي شرط تجميد الاستيطان. وفي الوقت نفسه، أعلنت إسرائيل عن مخطط لبناء 700 وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة. وقد أوصلت المواقف الإسرائيلية هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، فشرعت الدبلوماسية الفلسطينية بعدها في اتخاذ إجراءات تفعيل عضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية كرد فعل على ذلك، ومن بينها إعلان الانضمام باسم دولة فلسطين إلى 15 اتفاقية ومعاهدة دولية، كما بدأت مساعيها لإتمام المصالحة الفلسطينية مع حركة حماس.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتواجه السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح في الضفة الغربية الوضع نفسه الذي تواجهه حماس في غزة؛ إذ قررت حكومة نتنياهو حجب أموال الضرائب عنها والتي تقدّر بنحو 1.5 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل أكثر من ثلث موازنة الحكومة الفلسطينية، وذلك كخطوة عقابية ردًا على قيام السلطة الفلسطينية بتقديم طلب انضمام إلى العديد من المؤسسات والهيئات الدولية. وهدّدت إسرائيل باتخاذ المزيد من الإجراءات في حال إتمام المصالحة. وفي

⁴ حدّدت السلطة الفلسطينية ثلاثة شروط للعودة إلى المفاوضات، وهي: وقف الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، واعتبار حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 أساسًا للمفاوضات، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين سُجنوا قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 والبالغ عددهم 104 أسرى على أربع دفعات مقابل التزام القيادة الفلسطينية بعدم التوجّه إلى هيئات الأمم المتحدة طوال هذه المفاوضات. وفيما رفضت إسرائيل الشرطين الأولين، فإنها قبلت الثالث.

ضوء عدم توافر البدائل الجدية وعدم التزام المانحين العرب بتنفيذ وعودهم المالية، تصبح السلطة الفلسطينية على شفير الانهيار؛ وهو ما حذّر منه العديد من المسؤولين الفلسطينيين ودفعهم إلى التلويح بإمكانية حلّ السلطة الفلسطينية.

ومن المؤكد أنّ الرأي العام الفلسطيني الضاغط والرافض للمفاوضات والإملاءات الإسرائيلية أُجبر طرفي الانقسام الفلسطيني على إعادة النظر في مواقفهما تجاه مسألة المصالحة؛ إذ أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ 89% من الفلسطينيين يرفض "اتفاق الإطار" الذي يُرَوِّج له وزير الخارجية الأميركي جون كيري ويرى أنه يصبّ في تحقيق المصالح الإسرائيلية. كما عبّر الرأي العام الفلسطيني عن رفضه للشروط التي تحاول إسرائيل فرضها على الجانب الفلسطينيّ مثل الاعتراف بيهودية الدولة، واستمرار سيطرتها على المعابر البرية والبحرية والجوية، وقبول التعويض بدلاً من حق العودة، وبقاء المُستوطنات؛ ما يعني عملياً القضاء على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. كما أظهر الرأي العام الفلسطيني تأييده للمصالحة الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها أولويات لتحقيق المصالحة⁵.

ومن جهة أخرى، تدعم المصالحة الفلسطينية شرعية الرئيس محمود عباس ودوره الوطني على الساحة الفلسطينية في مواجهة تيار محمد دحلان، والذي بدأ يعمل مؤخراً للعودة إلى دائرة الضوء مدعوماً بموجة الثورات المضادة ومستقوياً بارتباطاته بأجهزة استخبارات إسرائيلية وعربية.

⁵ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الرأي العام الفلسطيني: اتفاق كيري يخدم مصلحة إسرائيل"، المؤشر العربي لعام 2014، 24 نيسان/ أبريل 2014، انظر:

وبناء على ما سبق، فإنّ المصالحة تعتبر في هذه الظروف مطلبًا فلسطينيًا، فتحاويًا وحماسويًا، وذلك لمواجهة هذه التحديات أساسًا.

احتمالات المصالحة وآفاقها

يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس التركيز على الأمور الإجرائية مثل: تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على حساب القضايا الجوهرية الأكثر أهمية كالاتفاق على برنامج سياسي مشترك لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. وفيما يعبر ذلك عن امتلاك كل من الحركتين رؤيتين مختلفتين حول المقاومة والمفاوضات مع إسرائيل، فإنه يعبر - من جهة أخرى - عن حاجتهما الماسة لتجديد شرعيتها لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذًا في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الفلسطينية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي:

1. أن تمضي حركتا فتح وحماس في المصالحة مراعاةً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأن تتجاهل القيادة الفلسطينية الضغوط والمواقف الأميركية والإسرائيلية، وأن تتمكن حكومة الوحدة الوطنية المكونة من كفاءات فلسطينية تجاوز الأزمة وتهيئة الأجواء لانتخابات جديدة تقبل بها الأطراف كافة، وأن يعاد بناء منظمة التحرير على أسس وطنية جامعة. لكنّ نجاح هذا السيناريو يتوقف على ثلاثة عوامل: الأول، أن تفي الدول العربية بالتزاماتها المالية وأن توفرّ الدعم السياسي لتمكين هذه الحكومة من الصمود. وفي هذا السياق تعقد جامعة الدول العربية اجتماعًا غير عادي على مستوى المندوبين الدائمين اليوم 28 نيسان/ أبريل لمناقشة تطورات المفاوضات وتوفير شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية. كما أبدت كل من قطر وتركيا

استعدادهما لتوفير المساعدات في حال إتمام المصالحة. والثاني، أن تتجاهل حركة فتح ضغوط قوى معسكر الثورات المضادة للانسحاب من المصالحة أو استغلالها لإنهاء نفوذ حركة حماس في غزة. والثالث، ألا تذهب السلطة الفلسطينية إلى خيار المفاوضات في حال استمرارها من دون توافق سياسي وطني جامع.

2. أن تفشل عملية المصالحة، فعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت توقيع الاتفاق والجدية التي أظهرها الطرفان، فإن ذلك لا يمنع القول بأنّ هناك أجواءً من القلق تعتمل في أوساط الرأي العام الفلسطيني في ضوء التجارب السابقة. فثمة تخوّف من احتمال استخدام المصالحة بوصفها ورقةً ضغطٍ لتأمين شروط استمرار المفاوضات مع إسرائيل، وبخاصة في ظل استمرار الضغوط الأميركية والإسرائيلية وتصاعدها، والتي ترمي إلى تعطيل المصالحة. قد يتكرّر هذا الأمر كما حصل سابقاً بعد إعلان الدوحة عام 2012 حين خيّر نتنياهو الرئيس عباس ما بين المصالحة مع حماس والسلام مع إسرائيل، وتكرّر أيضاً في أيار/ مايو 2013 عندما اتفق الطرفان الفلسطينيان على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ثلاثة أشهر وإجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة، وهو ما لم يجر التزامه؛ إذ عادت السلطة الفلسطينية بعد ذلك إلى المفاوضات وفقاً لمبادرة "اتفاق الإطار" لوزير الخارجية الأميركي جون كيري. كما أنّ غياب الراعي المباشر للمصالحة والذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق والتزامه من قبل الأطراف، يضع علامات استفهام حول إمكانية نجاحها وبخاصة مع استمرار الأداء السياسي لحكومة الانقلاب في مصر المعادي تماماً لحركة حماس.

3. أن يؤدي التصعيد الإسرائيلي المستمر إلى صدام كما في حالة انتفاضة الأقصى. فحكومة اليمين الإسرائيلية تتخذ خطوات تصعيدية تجاه الأراضي الفلسطينية إثر تعرّض المفاوضات واحتمال إتمام المصالحة، ما قد يؤدي إلى احتجاج فلسطيني وعمليات مقاومة، فنقوم إسرائيل

باجتياح جزئي وحصار شامل للسلطة الفلسطينية كما حدث عام 2000 بعد فشل مفاوضات

كامب ديفيد، الأمر الذي يؤدي إلى قيام انتفاضة فلسطينية شاملة في مواجهة الاحتلال.

لا شك في أنّ ثمة إدراكًا رسميًا فلسطينيًا بأنّ حكومة نتتياهو تعارض قيام دولة فلسطينية، وأنّ المفاوضات معها عبثية في الواقع. وهذا عامل رئيس في صمود المصالحة الفلسطينية، كما أنّ قيادة حماس تدرك أنّ إدارة قطاع غزة وانفصالها السياسي عن بقية المناطق المحتلة أصبحت عبئًا حقيقيًا. وهذا عامل إضافي يدفع إلى تقوية المصالحة وصمودها. ولكن ثمة عقبات في الطريق ليس أقلها موقف النظام المصري الحالي من حركة حماس.

في كل الأحوال، فإنّ اتفاق المصالحة بين فتح وحماس أخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة وفتح أمامه آفاقًا جديدة تسمح - إن تمسكت الحركتان بما أنجزتاه، وقاومتا الضغوط، واستعانتا بالموقف الشعبي الداعم والصامد والمقاوم والمواقف الشعبية الدولية المتعاطفة - ببلورة مبادرات أخرى، قد تضع المشروع الوطني الفلسطيني من جديد على الطريق الصحيحة.